ISSN 0851-0687

الاعلامي

مجلة نصف سنوية تصدرها الجمعية الوطنية للاعلاميين

الاعلامي، العدد الثامن (8) أكتوبر، 1989.

مكتبات العلوم الانسانية
عرض لتجربة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الاسلامية والعلوم الانسانية

محمد الصغير جنجار *

تـقـديـم :

يمكن ترجمة التصور الذي ارتكز عليه مشروع إنجاز هذه المؤسسة في فكرة واحدة تتضمن الاشارة للأداة والهدف، وتتمثل في **إرادة إنشاء مكتبة حديثة متخصصة في الدراسات الاسلامية والعلوم الانسانية وموجهة لخدمة البحث العلمي المغربي والعربي بصفة عامة.**

واعتبارا لأهمية الشق الثاني لهذه الفكرة في تحديد طبيعة المشروع، أظن أنه لو كان بالامكان منح عنوان بديل لهذه المداخلة لكنت عنونتها كالتالي :« المكتبي والباحث : أي تعاون وأي حوار ممكنين » وهذا العنوان الآخر أو العنوان المضمر إن صح هذا التعبير يكتسب مشروعيته من كون إرادة خدمة المحيط العلمي شكلت ولا تزال تشكل الأرضية والأفق لكل ما قمنا ونقوم به في هذه المؤسسة وبالتالي فإن تجربة ثلاث سنوات، وهي تجربة قصيرة بحكم عمر المؤسسة، كونت بالنسبة لنا مختبرا لانضاج عدد من التساؤلات التي نأمل ان تجيب عنها السنوات القادمة بالايجابية والفعالية اللازمتين.

لذلك فان أقصى طموحنا هنا هو ان نعرض في عجالة لبعض أوجه تجربة هذه المؤسسة لنرى الى أي مدى استطاعت إخضاع الأداة للهدف، وما هي الاختيارات والبنيات التي أعدتها لذلك، وما هي طبيعة المشاكل التي واجهتها ونوعية الحلول التي أتت بها؟

وهكذا يمكن الوقوف في هذا العرض على قسمين رئيسيين : يعرف الأول ببعض النشاط المكتبي والاعلامي من الناحيتين التنظيمية والتقنية، بينما يحاول الثاني رصد ديناميكية العلاقة بين الباحث والمكتبي كما تتجلى لنا من خلال تجربة هذه المؤسسة.

1 - الاختيارات الأساسية :

أقدمت المؤسسة مع انطلاقها على ثلاثة اختيارات أساسية لترجمة التصور الذي أشرت اليه عبر لغة التنظيم والانجاز، وهذه الاختيارات هي :

---

* رئيس قسم التزويد والمراجع بنفس المؤسسة - الدار البيضاء.

- إسناد المسؤولية لموظفين لهم تكوين جامعي وتجربة في ميدان البحث العلمي
- إعتماد الإعلاميات في جل مراحل العمل المكتبي والإعلامي
- العمل بنظام الرفوف المفتوحة

1.1 - الإختيار الأول : الإمكانيات البشرية :

لقد جاء هذا الإختيار في بعده الاول استجابة للضرورة الآنية المتمثلة في خلق النواة الاولى للمجموعات الوثائقية، وذلك انطلاقا من اعتبار أن إسناد المسؤولية لمجموعة من الشباب الجامعي بحكم تكوينهم وتعدد اختصاصاتهم وصلاتهم بالوسط العلمي يعد السبيل السليم لإنجاز المهمة في الظرف الوجيز الذي يمليه الجدول الزمني للمشروع .

كما أن هذا الاختيار يستجيب في بعده الثاني للهدف البعيد المتمثل في تدعيم الخزانة بصفة نشرية قادرة على مد الجسور بينها وبين الباحثين، وذلك بإعداد أدوات البحث الضرورية وخلق إعلام بيبليوغرافي في مستوى حاجيات الوسط العلمي الجامعي.

وبما أن العمل المكتبي والإعلامي له خصائصه وقواعده وتقنياته، فقد عمدت المؤسسة خلال المرحلة الأولى من تكوين المجموعات الوثائقية إلى تدريب موظفيها ومنحهم الخبرة المكتبية والاعلامية التي تعزز رصيدهم العلمي وتمكنهم بالتالي من إنجاز الوظائف التوثيقية الدقيقة تمشيا مع المواصفات والتقاليد المتبعة في هذا الميدان .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن ذلك التكوين ما كان له أن يتم بالسرعة والجودة اللتين عرفهما لولا إرادة التعاون والحوار التي لمسناها لدى كل الأشخاص والمؤسسات المكونة للحقل الاعلامي والتوثيقي بالمغرب، وعلى رأس تلك المؤسسات المركز الوطني للتوثيق ومدرسة علوم الاعلام .

2.1 - الاختيار الثاني : اعتماد الإعلاميات :

للاجدال في أن الحاسوب وأنظمة المعلومات الحديثة تشكل اليوم بالنسبة لمكتباتنا الأفق والمستقبل. فنظرا لغزارة الانتاج العلمي المنشور وضخامة المعلومات التي تحتاج للمعالجة والتخزين والاسترجاع والنشر والتبادل، ونظرا أيضا للارتباط المحيط العلمي والمؤسسات الصانعة للقرارات المختلفة بالمعلومات، فإن اختيار استعمال الاعلاميات في المكتبات ومراكز التوثيق أصبح ضرورة لا محيد عنها .

ويعد استعمال الحاسوب لانجاز وضبط العمل المكتبي في عالمنا العربي تجربة ناشئة، انطلقت أولا من مراكز التوثيق المتخصصة ولم تدخل إلا لعدد قليل جدا من المكتبات الأكاديمية إذا استثنينا التجربة الرائدة للمؤسسات المكتبية السعودية . كما تعد مرحلة الانطلاق والتأسيس في هذا الميدان مكلفة وتحتاج لاستثمار مادي وتقني وبشري يتجاوز إمكانيات المؤسسة الواحدة. لذلك اعتقد أننا في هذه الخزانة، كما في عدد كبير من المراكز العربية الأخرى، نجتاز مرحلة تتسم باستعمال خليط من الأساليب التوثيقية التقليدية والتقنيات الحديثة. ومعنى هذا أننا بحكم الظروف الحالية لقطاع التوثيق والمكتبات لم نصل بعد إلى استغلال الامكانيات الآلية والتقنية التي نتوفر عليها إلى أقصى حدودها الممكنة .

إن مكتباتنا تتوفر فعلا على آلاف الدوريات ومئات آلاف المونوغرافيات ذات المحتوى العلمي الجيد، لكن الثراء المعرفي لهذه الوثائق يظل في جزء كبير منه متواريا عن الباحثين المعنيين به، ما دامت إمكانياتنا البشرية تعجز تحت ثقل وظائف مكتبية روتينية كالفهرسة الوصفية مثلا، وتعجز بالتالي عن مد الباحثين بمعلومات نوعية دقيقة بالسرعة المطلوبة.

إننا نعلم جميعا أن أنظمة المعلومات الحديثة تفترض لكي تعطي الثمار المرجوة وجود بنيات العمل التعاوني الجماعي الذي تشكل شبكات المعلومات صورته الجلية .

وتظهر التجربة أن المكتبات المتخصصة في المجالات المعرفية النظرية كالعلوم الانسانية مدعوة أكثر من غيرها لتطوير مثل تلك البنيات، لأنها بحكم طبيعة تخصصها تتوفر على مجموعات وثائقية متقاربة وتصبو إلى توفير خدمات إعلامية مماثلة. أما أشكال التنسيق والتعاون فهي عديدة قد تبدأ من اختيار نوع الآلة وأنظمة التشغيل إلى توحيد المعايير والمواصفات إلى إعداد الركائز الفنية وتبادل المعلومات وغيرها .

3.1 - الاختيار الثالث : نظام الرفوف المفتوحة :

نعتقد أن العمل بنظام الرفوف المفتوحة ليس مجرد إجراء تقني بسيط، بل نعتبره اختيارا له تأثيره العميق على هوية الخزانة وعلى أسلوب عملها وعلى علاقاتها بالمستفيدين .

وهذا الاختيار يؤكد ما يذهب إليه بعض المتخصصين في علوم المكتبات من كون إحدى سمات النظام المكتبي الحديث تكمن في منحه مكانة خاصة للمستفيد عكس النظام القديم الذي كان يعتبر الوثيقة هدفه الأول والأخير. ونظام الرفوف المفتوحة كما يبدو لنا من خلال تجربتنا المتواضعة يتيح للباحث وللقارىء بصفة عامة فرصا وإمكانيات عديدة :

- فعلى المستوى الذاتي المحض يحقق إحدى الرغائب الدفينة لكل باحث والمتمثلة في تجاوز وساطة الموثق والوصول إلى هذه الأرض المنشودة ليختار ما يشاء من ثمارها .

- يوفر عنه هذا النظام في أحيان كثيرة الجهد الفكري الذي تستغرقه عملية البحث في الفهارس والصناديق البطاقية، كما يوفر عنه وقت الانتظار الذي تقتضيه عملية تسليم الوثائق المطلوبة .

- كما أن هذا النظام يمكن الباحث الذي يتمرس به من اكتشاف جزء كبير من الانتاج المكتوب الذي تعجز في أحيان كثيرة أن تدله عليه فهارس المواد مهما بلغت من دقة وشمولية .

- ويدفع هذا النظام بالباحث إلى اكتساب عادات إيجابية وديناميكية تترجمها اقتراحاته البيبلوغرافية وملاحظاته حول نظام التصنيف، ويصبح بالتالي عنصرا فعالا ضمن الآلية المكتبية .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات نعتقد أن اعتماد نظام الرفوف المفتوحة ليس مجرد بديل تقني بسيط بل يعد اختيارا جوهريا للمكتبة الحديثة التي تريد أن تجعل من خدمة روادها ومحيطها العلمي إحدى أهدافها الأساسية .

2 - تكوين المجموعات الوثائقية :

إن غزارة الانتاج المنشور في حقل العلوم الانسانية بمفهومها الحديث يغطي مجالا شاسعا يكاد يستوعب مجمل الابداع المكتوب للفكر الانساني. لذلك فإن أية محاولة لتكوين مجموعات وثائقية لمكتبة متخصصة في هذا الميدان وبالرغم مما تفرضه عليها الميزانية من قيود، تظل مهددة بشبح ما يمكن أن نسميه « مكتبة بابل » بكل ما تحبل به هذه العبارة في تخيلنا من صور الفوضى والاضطراب .

ولتجاوز هذه الوضعية كان لا بد من رسم سياسة في الانتقاء والتزويد تحدد الحاجيات وتنظم الأولويات، بحيث تبين درجة تغطية كل تخصص معرفي، ونسبة حضور اللغات الأجنبية ومدى اقتناء المطبوعات القديمة والنادرة. وطبعا فإنه حين نقول سياسة في الاقتناء والتزويد أو في تحقيق العمليات المكتبية الأخرى فإننا لا نقصد مذهبا ثابتا مبنيا على أحكام مسبقة، وإنما نعني منهجا ديناميكيا واضح الأهداف تجريبي الانجاز يجعل من المكتبة مشروعا يتطور باستمرار.

وإذا كان استعمال الأنظمة الاعلامية الحديثة في مجال المكتبات يحتم منهجية تجريبية حذرة بحكم حداثة هذه الأنظمة في المؤسسات العربية وبسبب ما يتخلل مرحلة التأسيس من بحث واجتهاد، فإنه في مجال الانتقاء والتزويد تصبح التجريبية المنهجية المرنة والمثلى التي تمكن من تكييف الرصيد الوثائقي مع حاجيات المحيط العلمي، ومن مسايرة حركية وتنوع نشاط البحث والنشر .

1.2 - تغطيـة مختلـف التخصصـات :

يبرز الجدول أسفله النسبة المئوية للمونوغرافيات ضمن كل تخصص من التخصصات التي تغطيها الخزانة :

التخصص	النسبة
المؤلفات العامة والمراجع	3.42
الدراسات الاسلامية	9.87
الديانات الأخرى	3.56
الفلسفة	9.76
علم النفس	5.36
علم الاجتماع	7.61
العلوم السياسية	8.53
الاقتصاد	9.25

التخصص	النسبة
القانون	8.63
علوم التربية	3.18
الفنون الجميلة	3.00
اللسانيات	4.41
الدراسات الأدبية	7.62
الجغرافية	2.35
التاريخ	11.28

النسبة المئوية للمونوغرافيات حسب التخصصات

ويمكننا من خلال قراءة هذا الجدول اعتبار توزيع المونوغرافيات حسب ميادين العلوم

•الانسانية توزيعا متناسقا ومتوازنا. وإذا كانت بعض التخصصات كالتاريخ والدراسات الاسلامية والفلسفة والاقتصاد والعلوم السياسية والقانون والدراسات الأدبية وعلم الاجتماع تعرف نسبة حضور تعادل أحيانا ضعف نسبة بعض العلوم الأخرى كاللسانيات والجغرافية وعلوم التربية وتسيير المقاولات فذلك ليس ناتجا عن اختيار مسبق أو إهمال لهذه المواد الأخيرة، وإنما هو ترجمة لوضع قائم في مجال البحث والنشر يعرفه كل الذين يشتغلون في هذا الميدان .

2.2 - التغطيـــة اللغويـــة :

في الجدول المثبت أسفله نلاحظ النسبة المئوية لتمثيل كل واحدة من لغات العمل الرئيسية وذلك ضمن رصيد المونوغرافيات :

اللغـــة	العربيـــة	الفرنسيـــة	الانجليزيـــة	لغـات أخـرى
النسبة المئوية	30	40	27	3

النسبة المئوية للغات ضمن رصيد المونوغرافيات

وقد يتساءل البعض لماذا لا تمثل المونوغرافيات باللغة العربية سوى ثلاثين بالمائة من مجموع المونوغرافيات المتوفرة بالخزانة ؟ وهذا سؤال مشروع وأساسي بالنسبة إلينا إذ يمكن عبر الاجابة عنه توضيح إحدى الجوانب الحساسة في علاقة المكتبي بالمحيط العلمي .

انطلاقا من الهدف الذي رسم لها والمتمثل في خدمة البحث العلمي فقد اتسمت التجربة القصيرة لهذه المؤسسة بالسعي الدؤوب لتوفير أكبر قدر من المراجع العربية التراثية منها والحديثة، كما طبعها أيضا تفتح موجه على الانتاج العلمي الصادر باللغات الأجنبية خصوصا منها الفرنسية والأنجليزية، ولا سيما ذلك الانتاج الذي يرتبط بدراسة واقع المجتمعات العربية أو الذي يعترض لتاريخ وحضارة العالم العربي الاسلامي أو ما كان منه أعمالا نظرية ومنهجية ضرورية للباحث العربي .

وحين نقول بأن تعاملنا مع الانتاج العلمي الصادر باللغات الأجنبية يتسم بالتفتح الموجه فذلك معناه أننا لا يمكن أن نستغني عن جزء من ذلك الانتاج كما يفضل البعض، والسبب في ذلك بسيط هو كون الباحثين يطلبونه، ومعناه كذلك أن التزود بذلك الانتاج العلمي يجب أن يخضع لتصور واع يأخذ في حسابه عدة اعتبارات، منها :

وجود بحث علمي حول التراث الاسلامي وحول المجتمعات العربية الاسلامية صدر ويصدر باللغات الأجنبية، وهو رصيد وثائقي وعلمي لاشك في أن جزءا منه يستوجب الفحص والنقد العلمي الرصين، إلا أنه يظل في مجمله ضروريا ومجديا للبحث العلمي العربي الاسلامي. وهذا العامل يفسر كون أربعين بالمائة من مجموعة المونوغرافيات باللغات المتوفرة بالمؤسسة تدرس بالأساس التراث الاسلامي أو المجتمعات العربية الاسلامية .

- إن مشكل التغطية اللغوية هذا يطرح أيضا قضية المعطيات التي لا سلطان للمكتبي عليها ، وهي معطيات تربط بطبيعة النشاط العلمي وإيقاع النشر داخل كل لغة ، بل إنها تربط في نهاية المطاف بخصوصيات تاريخ كل أمة وبعبقرية لغتها . وقد كتب المتخصصون الكثير في هذا الموضوع ألا أن القارىء العادي قد لا يعير اهتماما لهذه الاعتبارات فينتقد مثلا ضآلة رصيدنا العربي في علم تسيير المقاولات أو في الابسبتمولوجيا أو في علم الجمال الحديث مقارنة بما نوفره في اللغات الأخرى. وليس هنا المجال لتوضيح كيف ان هذه الانتقادات وأمثالها لا تأخذ بعين الاعتبار الشروط الموضوعية التي تفسر قلة الانتاج العربي في بعض المجالات المعرفية الحديثة.

- هناك من جهة أخرى معطيات يتحكم فيها المكتبي ويمارس عبرها مسؤوليته كاملة وتتمثل أساسا في تفادي الطرق السهلة في التزويد التي لا يقيم اعتبارا لحاجيات وتطلعات البحث العلمي المحلي. فهناك مثلا إنتاج علمي وفير باللغة الانجليزية في مجالات العلوم الانسانية، كما أن هناك مصادر بيبليوغرافية غنية ومتنوعة ترشد الى ذلك الانتاج، وهناك في الأخير تنظيم فعال وخدمات سريعة لدى المزودين الأنجلوسكسون. إلا أن كل هذه التسهيلات التي وقفنا عليها من خلال تجربتنا في التعامل مع الانتاج العلمي باللغة الانجليزية، لا تبرر في نظرنا ترجيح هذه اللغة. لذلك فهي لا تشكل سوى نسبة سبع وعشرين بالمائة من مجموع رصيد المونوغرافيات وتأتي في الصف الثالث بعد الفرنسية والعربية. ودليلنا في هذا الباب قواعد ثلاث وهي :

أولا : تلبية حاجيات الباحثين الذين يرتادون المؤسسة،

ثانيا : توفير المنشورات العلمية حول الاسلام والعالم العربي،

ثالثا : استكمال الرصيد الوثائقي باللغة الانجليزية في المجالات العلمية النظرية التي يندر فيها الانتاج العربي والفرنسي.

3.2 - **الكتب القديمة** : يمكن أن نجزم بأن إحدى السمات الأساسية لرصيد المؤسسة من المونوغرافيات تكمن في حداثته، إذ كما يبين ذلك الرسم البياني أسفله تشكل العناوين الصادرة منذ سنة 1980 ما نسبته 60 % (ستين بالمائة) من مجموع رصيد المونوغرافيات :

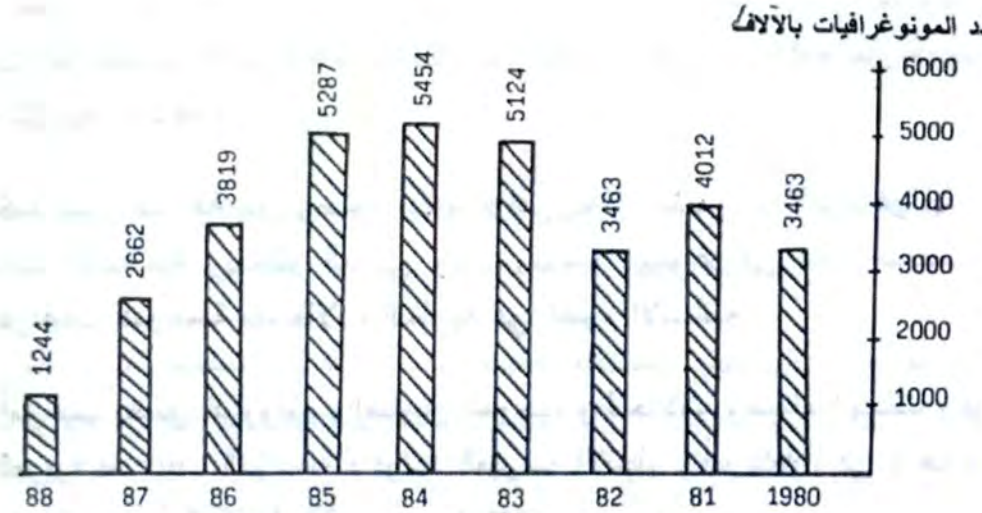

المونوغرافيات الحديثة حسب سنة النشر

وهذه الخاصية يمكن ردها من جهة إلى حداثة نشأة المؤسسة والى خطة واضحة في التزويد تتوخى رصد الانتاج العلمي الجديد ووضعه رهن إشارة الباحثين من جهة ثانية.

هناك في ميدان العلوم الاجتماعية جانب من المطبوعات ينال منها الزمن وتعرف محتوياتها التقادم خصوصا منها تلك الأبحاث المرتبطة بالظرفية الاقتصادية أو الديمغرافية أو المونوغرافيات أو الاستطلاعات التي تستمد صلاحيتها من وصفها الدقيق لموضوع معين في ظرف زمني محدد، بحيث تضعف مصداقيتها العلمية مع مرور الوقت فتصبح بالتالي ذات قيمة توثيقية تاريخية. وخطة الخزانة بخصوص هذا النوع من المطبوعات واضحة إذ تعمل على اقتناء ما تعلق منها بـ « الغرب الاسلامي »، أما ما يتعلق بالمجالات الأخرى فتقتنيه عندما يطلبه الباحثون.

أما الأعمال النظرية في العلوم الانسانية فيصعب على المكتبي تحديد درجة تقادمها، خصوصا وأن الوضعية الابستمولوجية لهذه العلوم لا تعرف التراكم والتجاوز الذي تشهده العلوم الطبيعية. وفي هذه الحالة الأخيرة فان حاجيات المستفيدين وظروف السوق وإمكانيات التبادل والاستنساخ تكون العوامل الرئيسية التي تتحكم في مدى حضور المراجع القديمة أو النافذة.

وقد خلقت المؤسسة مصلحة تعنى بتحصيل الكتب القديمة والنادرة إضافة الى خدمات الاستنساخ والتبادل، ومن مبادىء عمل هذه المؤسسة ألا تلجأ الى شراء الكتب أو الدوريات القديمة الا بعد استنفاذ إمكانيات التبادل والاستنساخ، والتأكد من انعدام تلك الوثائق بالخزانات المغربية الأخرى. فهدف المؤسسة في هذا المجال ليس اقتناء النادر لذاته وإنما تكميل ما أنجزته تلك الخزانات التي تتوفر بحكم قدمها على مجموعات وثائقية قيمة.

3 - الفهرسة والتصنيف :

1.3 - **الفهرسة** : ليست للمؤسسة خصوصية في هذا المجال إذ تستعمل المواصفات

الدولية الصادرة عن الجمعية الدولية للمكتبات (IFLA) سواء فيما يخص المونوغرافيات أو الدوريات كما تستعمل الترجمة العربية لتلك المواصفات والتي تم إعدادها من طرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

كما تميز الخزانة بين وصف بيبليوغرافي شامل تخص به المونوغرافيات المتعلقة بالدراسات الاسلامية وبالعالم العربي وبين وصف بيبليوغرافي أدنى تستعمل لمعالجة المونوغرافيات المرتبطة بالمجالات النظرية في العلوم الانسانية.

أما فيما يخص الرؤوس والعناوين الموحدة والاحالات وأسماء الهيئات والمؤتمرات باللغة العربية فقد تبنت المؤسسة « قواعد الفهرسة الانجلو - أمريكية » في ترجمتها العربية الصادرة عن جمعية المكتبات الأردنية سنة 1983.

وبالنسبة للأسماء العربية القديمة، اعتمد في تحديد شكل المدخل والاحالات على المنهج المتبع في كتاب الأستاذين ناصر السويدان ومحسن العريني : « مداخل المؤلفين والاعلام العرب » الصادر عن عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض سنة 1980.

أما الأسماء العربية القديمة المكتوبة بأحرف أعجمية فقد تمت كتابتها على نظام النقحرة الذي أعده الأستاذ الأخضر غزال نظرا لدقته ولاستغلاله لكل ما يمكن أن توفره الآلة الراقنة العادية من علامات ورموز.

وبعد سلسلة من التداريب على تقنيات التكشيف ستشرع مصالح المؤسسة خلال الأسابيع القادمة في انجاز فهرسة موضوعية (التكشيف) انطلاقا من مكنز اليونسكو في طبعته الثالثة الصادرة سنة 1983. وذلك ان كل الأبحاث التي قامت بها الخزانة بينت ان هذا المكنز يعد أقرب المكانز الكبيرة الموجودة حاليا الى طبيعة رصيدها الوثائقي والى أهدافها الاعلامية، كما أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي الآن بصدد إعداد ترجمة عربية لهذا المكنز مع تزويده بمئات الواصفات الخاصة بالثقافة العربية الاسلامية.

2.3 - التصنيف :

أعدت المؤسسة بتعاون مع مجموعة من الأساتذة الباحثين نظاما للتصنيف خاصا بها، ويشمل كل الميادين المعرفية التي تغطيها الخزانة مع تقسيمات تترجم التبويب المعرفي المتداول لدى الباحثين العاملين في كل واحد من ميادين العلوم الاجتماعية والانسانية.

وتمشيا مع نظام الرفوف المفتوحة الذي أقرته الخزانة كان من الضروري اعتماد طريقة من التصنيف مبسطة وواضحة وقريبة في مفاهيمها من الباحثين الجامعيين الذين يرتادون مكتبة المؤسسة.

ومن خصائص هذا النظام انه يصنف الوثيقة في مادة رئيسية يكون رقمها دليلا على وضعها الطوبوغرافي كما يصنفها أيضا في مواد ثانوية ليستطيع المطلع على الفهرس الوصول الى غايته عبر أكبر عدد ممكن من المسالك والتصنيفات الممكنة.

كما وضعت المؤسسة رهن إشارة روادها مكتبا للاستقبال يتوفر على نهاية طرفية للاجابة على التساؤلات البيبليوغرافية للقراء بأقصى السرعة الضرورية.

وبالاضافة الى ذلك تتلقى مصلحة الاستقبال ملاحظات وتعليقات القراء على نظام التصنيف فتطور بعض جوانبه ليظل دائما حيا وملبيا للحاجة الأساسية الأولى التي تكمن في ضرورة وضع الوثائق في متناول القراء بالشكل الأكثر بساطة ووضوحا.

4 ـ **قواعد المعلومات :**

سنكتفي هنا بعرض موجز لقواعد المعلومات التي أنشأتها الخزانة مع توضيح تخصصها وحجم التسجيلات التي تحتويها، وهذه القواعد هي :

ـ **قاعدة المعلومات « ابن رشد »** : شرع العمل في إنشاء هذه القاعدة مع مطلع سنة 1987، وخصصت لتخزين البيانات المتصلة بمنطقة « الغرب الاسلامي »، وذلك مساهمة من المؤسسة في عملية الضبط البيبليوغرافي للانتاج العلمي حول بلدان هذه المنطقة من العالم العربي الاسلامي.

ويغطي مفهوم « الغرب الاسلامي » المنطقة التي تشمل بلاد المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريطانيا) وافريقيا الغربية والساحل، كما يشمل الجاليات الاسلامية بأوروبا الغربية والكيانات التاريخية التي ارتبطت بهذه المنطقة كالأندلس وصقلية الاسلامية وكذلك مختلف مظاهر الحضور التاريخي العربي والاسلامي في الجهة الغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتجمع هذه القاعدة بين البيانات المتصلة بالتراث الديني والأدبي والفلسفي الذي أنتجته هذه المنطقة، وكذلك البيانات المتعلقة بالبحث العلمي المعاصر في ميادين العلوم الاجتماعية والذي يتخذ له كموضوع إحدى الجهات التي تشكل كيان « الغرب الاسلامي ».

وقد صدر أول فهرس لهذه القاعدة في ديسمبر 1987 وضم 3366 تسجيلة في مختلف التخصصات وباللغات الأساسية الثلاث (العربية والفرنسية والانجليزية)، وستصدر الطبعة الثانية المزيدة لهذا الفهرس في أواخر هذه السنة، وستحتوي على حوالي 9000 عنوانا، أي بزيادة معدلها 160 %.

- **قاعدة المعلومات « فهرس »** : شرع في بناء هذه القاعدة سنة 1986 وخصصت لتخزين المعلومات حول الدين الاسلامي وباقي البلدان العربية الاسلامية، وتضم الآن حوالي 16545 تسجيلة.

- **قاعدة المعلومات « موسوعة »** : شرع في العمل بهذه القاعدة سنة 1985 وتضم البيانات البيبليوغرافية حول الوثائق التي تعالج موضوعات نظرية ومنهجية في العلوم الانسانية والاجتماعية، وتضم حاليا أزيد من 50 ألف تسجيلة.

وتجدر الاشارة الى أن كل قواعد المعلومات هذه تضم وصفا بيبليوغرافيا للوثائق المتوفرة بالمؤسسة، ويمكن استغلال مخزونها عن طريق استعمال حقول العنوان واسم المؤلف أو موضوعات نظام التصنيف أو أسماء البلدان والمناطق الجغرافية. وسوف يشرع قريبا في تكشيف الوثائق المرتبطة بالقاعدة الأولى أي قاعدة « ابن رشد » الخاصة بالغرب الاسلامي.

5 - **علاقة المؤسسة بالمحيط العلمي** :

لاشك أن إعداد مكتبة أكاديمية بهذا الحجم يقتضي نهج خطة ديناميكية واضحة الأهداف تجريبية الانجاز، تجعل من المؤسسة مشروعا يتطور باستمرار. ونعتقد أن هذه الخطة تتجلى بوضوح في تطور علاقة المؤسسة بالباحثين وبمحيطها العلمي بصفة عامة.

لقد شرعت الخزانة في استقبال روادها في أواخر سنة 1985 ولم تمض سنة واحدة حتى ارتفع عدد المسجلين ليصل الى ما يزيد عن ألفي باحث بما فيهم الأساتذة وطلبة السلة الثالث أو السنة الرابعة من التعليم العالي وأطر المؤسسات العامة والخاصة.

وبالرغم من كون القائمين على الخزانة كانت لهم منذ البداية رؤية واضحة واعتقاد راسخ بأن نجاح مثل هذه المشروع التوثيقي والعلمي يتوقف على مدى انصهاره في الحياة العلمية التي يوجد بها، كما كان لهم وعي بضرورة مسايرة التوجهات الأساسية للتعليم الجامعي والبحث العلمي لتزويد برامج البحث المختلفة بالمعلومات والوثائق الضرورية، ووعي كذلك بحتمية التعرف على الحاجيات الآنية واستشراف الحاجيات المستقبلية للعاملين في حقول العلوم الانسانية ؛ أقول أنه بالرغم من توفر هذه الرؤية الواضحة والوعي بالأهداف فان ترجمتها في شكل لغة تواصل يومي مع الباحثين، وبنيات لاستقبالهم، استوجبت العمل التدريجي والدؤوب.

ولا بأس هنا من استعراض بعض أوجه هذا التطور والوقوف عند بعض السمات التي نعتقد انها تميز الوضعية الراهنة لعلاقة مكتبات العلوم الانسانية بالمحيط العلمي.

أعدت المؤسسة خلال المراحل الأولى لعملها مصلحة للاستقبال عهد اليها بوضع ملفات للباحثين واطلاعهم على نظام التصنيف وكيفية الاستفادة من مبدإ الرفوف المفتوحة، كما كلفت هذه المصلحة بتلقي ملاحظات المستفيدين واقتراحاتهم البيبليوغرافية.

وتدريجيا أخذنا نعي بمسألة أساسية وهي وجود مجموعتين من المستفيدين، لكل واحدة أساليبها في العمل واستراتيجيتها في البحث. هناك طبعا الأساتذة المتمرسون بالبحث والنشر والذين لهم إلمام بالحقل المعرفي الذي يعملون فيه ولهم تصور واضح ومضبوط عن حاجياتهم التوثيقية. وهناك من جهة ثانية الباحثون الشباب الذين يقدمون على خطواتهم الأولى في مجال البحث، ولهؤلاء عادات في القراءة والاستفادة من المراجع تنبني بالأساس على استعمال مصادر وقنوات شخصية محدودة لتحصيل المعلومات وتكوين البيبليوغرافيا. ولوحظ أيضا أن قليلا منهم يلجأ الى استغلال نظام المعلومات بالمؤسسة وطلب بيبليوغرافيات محددة ومتخصصة. بل لاحظنا أيضا، وكما أشار الى ذلك الأستاذ التازي بخصوص مكتبة كلية الآداب بالدار البيضاء، أن كثيرا من الطلبة يستعملون مراجع محددة في حين ان الرصيد الوثائقي للخزانة يمكن أن يمدهم بالكثير من المراجع الجيدة في نفس موضوع بحثهم.

والحقيقة أن هذا السلوك الذي لا مجال هنا للخوض في أسبابه ومضاعفاته البيداغوجية والعلمية، وإن كان يقلل من الضغط على مصالح الخزانة خصوصا مصلحتي الاستقبال والاعلاميات، فإنه كان في نفس الوقت يدفع بنا للتفكير في سبل التعاون مع هؤلاء الباحثين لتمكينهم من الاستفادة من الرصيد الوثائقي للخزانة على الوجه الأكمل.

وهكذا أقدمت المؤسسة خلال هذه السنة على خطوة جديدة في هذا الاتجاه، تمثلت أولا في الاستغناء عن ذلك الحاجز الذي كان يفصل المستفيد عن الموثق والذي تكونه الصناديق البطاقية، وأعدت كبديل لها مكتبا مزودا بمطراف وضعته رهن إشارة الباحثين. وهكذا أخذنا نلمس تدريجيا أن عددا كبيرا من هؤلاء القراء يمر من هذا المكتب ويقوم بتعاون مع الموثق المكلف بإعداد بيبليوغرافية في موضوع بحثه. لاشك ان هذه التجربة لا تزال في بدايتها، وقد يكون من سابق الأوان أن نتعرض لتقييمها، إلا أنه بالامكان الاشارة الى عدد من النقط الايجابية التي أخذت تتضح لنا بفضل هذه التجربة.

- أولى هذه النقطة هي أن إشراك الباحث في استغلال النظام الاعلامي الآلي للخزانة يجعله أكثر صرامة إن صح هذا التعبير فيما يخص جودة وفعالية هذا النظام، ويحوله بالتالي الى عنصر فعال ضمن هذا النسق الذي تشكله الخزانة، كما يضاعف ذلك من مسؤوليات الموثق اتجاه الباحث.

ـ النقطة الثانية تتجلى في كون هذه العملية تمكن الباحث من الضبط والتحكم في تنوع الرصيد الوثائقي وتؤثر إيجابيا على جودة عمله من خلال مساعدته على تجاوز قنواته البيبليوغرافية الشخصية وعاداته في القراءة نحو آفاق تتسم بالتعددية والثراء المعرفي والمنهجي.

ـ النقطة الثالثة تكمن فيما نعتقد أنه بداية الحل لمشكلة طالما اشتكى منها الموثقون والمكتبيون والمتمثلة في جهل عدد كبير من الباحثين بتقنيات وبمناهج العمل المكتبي والاعلامي. بحيث أن أغلبهم لا يدرك قيمة التطورات النوعية والحساسة التي عرفها هذا الميدان في العقود الأخيرة. واقتناعا من بعض الاعلاميين بكون هذا الاستخفاف أو النفور من تلك التقنيات يضر بمشاريع الباحثين وبفعالية أعمالهم، ذهبوا الى اقتراح تخصيص مادة « علوم المكتبات » ضمن مواد إحدى سنوات الدراسة الجامعية. وفي انتظار أن يأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار كما هو حاصل في بعض الجامعات الغربية أو العربية، فإننا نعتقد أن إشراك المستفيد في إنجاز البحث البيبليوغرافي منذ صياغة الأسئلة الى طبع القوائم يعد خطوة إيجابية في هذا السبيل.

وبصفة عامة نعتقد أن التوجه المستقبلي لهذه المؤسسة يكمن في تفتح أكبر على المحيط العلمي وفي مسايرة مبرمجة ودقيقة لنشاط البحث العلمي سواء داخل الجامعة أو خارجها. بل إن مثل هذا التوجه يعد من صميم مهمة مكتبات العلوم الانسانية سواء وجدت في أحضان الجامعة أو خارجها.

ولا جدال في أن إحدى مميزات الوضع الراهن وكما رأينا ذلك فيما سبق هو أننا لا نتعامل كاعلاميين مع مؤسسات للبحث قائمة بذاتها لها مشاريعها العلمية وأبحاثها الجامعية الجارية ونشراتها الاعلامية التي يمكن من خلالها تتبع نبض البحث العلمي عندنا. وإنما نتواصف في الواقع مع أشخاص لهم همومهم الفكرية ومشاريعهم العلمية المحدودة. وهذا بطبيعة الحال يجعل من الصعب وضع خطط اعلامية وتوثيقية شاملة، كما يجعل عملية إغناء الرصيد الوثائقي مسلسل بحث معقد مستمر لاستباق الحاجيات وإعداد أدوات العمل.

نأمل أن يصبح الحوار بين الاعلاميين والباحثين حوارا مؤسسيا أو مؤسساتيا كما يقال وأن تتفتح البنيات الجامعية على الاعلامي، ويدخل بالتالي التعاون بين الباحث والموثق الى تقاليدنا الجامعية. فلكي يستبق هذا الأخير حاجيات البحث العلمي لابد له من أن يكون قادرا على تحسس نبض هذا البحث وبرامجه ومحتوياته، وأن يحضر الندوات والمؤتمرات العلمية التي تشكل في كثير من الأحيان المحطات الرئيسية والفرص المثلى للتعرف على توجهات وآفاق البحث العلمي.